Distr.: General
29 July 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي
الدورة الثامنة والثمانون
جنيف، 7-11 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البند 4(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

تقرير الأمينة العامة للأونكتاد

مقدمة

1- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة التقييم المستقل في الأونكتاد في الفترة من تموز/يوليه 2023 إلى حزيران/يونيه 2024. وترد في الفصل الأول نتائج خمسة تقييمات لمشاريع وبرامج؛ ويرد في الفصل الثاني تجميع للدروس المستفادة من التقييمات؛ وترد في الفصل الثالث معلومات محدَّثة عن مسائل وأنشطة التقييم الأخرى؛ وترد في الفصل الرابع خطة التقييم للفترة من تموز/يوليه 2024 إلى حزيران/يونيه 2025. والهدف من هذا اللمحة العامة هو إثبات خضوع الأونكتاد للمساءلة أمام الدول الأعضاء فيه وتجميع الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من أجل صنع القرارات والتخطيط للمستقبل، والتشجيع على إبداء الآراء في عمليات التقييم وتعزيز حلقات التعلُّم.

2- وتُجرى التقييمات وفقاً لسياسة التقييم التي يتبعها الأونكتاد[1]. وتشرح سياسة التقييم التي يتبعها الأونكتاد مفاهيم التقييم الرئيسية، وتضع مبادئ توجيهية، وتحدد الإطار المؤسسي وأدوار ومسؤوليات التقييم الرئيسية، وتبين إجراءات التقييم وآلياته. وهي تغطي جميع مبادرات وبرامج الأونكتاد في إطار الميزانية العادية وكذلك المشاريع الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية. والجهة القيِّمة على سياسة التقييم هي وحدة التقييم المستقل التابعة للأونكتاد. ووحدة التقييم المستقل مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام الأمينة العامة من خلال نائب الأمينة العامة، وهي تتألف من موظفيْن اثنيْن من الفئة الفنية. ويجوز لرئيس/رئيسة الوحدة أن يقدم/تقدم مباشرة تقارير عن المسائل ذات الصلة بالتقييم إلى الجهة التي أصدرت تكليفاً بإجراء التقييم، وإلى الإدارة أو الهيئات الإدارية، بمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له من أي طرف كان.

(1) انظر https://unctad.org/system/files/information-document/osg_evaluationpolicy2023_en.pdf.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- موجز نتائج التقييم

3- في الفترة ما بين تموز/يوليه 2023 وحزيران/يونيه 2024، أُنجزت تقييمات خارجية مستقلة لمشاريع الأونكتاد وبرامجه التالية:

(أ) استراتيجيات اقتصاد المحيطات والتجارة في منتجات المحيطات القائمة على الأدلة والمتسقة مع السياسة العامة (بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية)؛

(ب) المبادرة العالمية لانتعاش قطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا (بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية)؛

(ج) القدرة على الاتصال الإلكتروني في مجالي النقل والتجارة في عصر الجوائح (بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية)؛

(د) اغتنام الإمكانات التي تتيحها منتجات التجارة البيولوجية الزرقاء، على صعيد التجارة والأعمال، لتعزيز سبل العيش المستدامة، وحفظ التنوع البيولوجي البحري في بلدان مختارة من بين الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي (بتمويل من الاتحاد الأوروبي، من حلال لجنة منظمة دول شرق الكاريبي)؛

(هـ) البرنامج الفرعي 3 للأونكتاد بشأن التجارة الدولية والسلع الأساسية (ممول من الميزانية العادية).

4- والغرض من التقييمات هو تقييم مدى وجاهة مشاريع الأونكتاد وبرامجه واتساقها وكفاءتها وفعاليتها (بما في ذلك أثرها) واستدامتها، بأكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية، بما في ذلك تعميم مراعاة القضايا الشاملة التي تهم الأمم المتحدة في المشاريع والبرامج، واستخلاص استنتاجات من العمل المنجز، وتقديم توصيات بشأن أي تحسينات لازمة، وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة للاسترشاد بها في صنع القرارات والتخطيط للمستقبل. وترد أدناه النتائج التفصيلية والتوصيات المنبثقة عن التقييمات والدروس المستفادة منها.

ألف- المشروع: استراتيجيات اقتصاد المحيطات والتجارة في منتجات المحيطات القائمَة على الأدلة والمتسقة مع السياسة العامة

5- نُفّذ هذا المشروع، الممولّ من حساب الأمم المتحدة للتنمية، في الفترة من شباط/فبراير 2018 إلى تموز/يوليه 2022، بميزانية قدرها 000 650 دولار. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات البلدان الساحلية النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، على وضع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات متماسكة وقائمة على الأدلة في مضمار السياسة العامة لتعزيز التجارة المستدامة للمنتجات والخدمات. وقد اشترك في تنفيذ المشروع كل من الأونكتاد وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، ومقرها نيويورك.

6- ودعم المشروع بربادوس وبليز وكوستاريكا في تحقيق منافع اقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو الإطار القانوني الذي يجب أن تتم فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وأُعد تقرير لكل بلد من البلدان الثلاثة المستفيدة يتضمن تحليلاً حول أركان اقتصاد المحيطات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والعلمية والمتعلقة بالحوكمة. وأُقرّت

التوصيات الواردة في التقرير وخطط العمل الخاصة بالتنفيذ خلال حلقات العمل الوطنية والإقليمية اللاحقة مع أصحاب المصلحة في المشروع.

7- وخلص التقييم إلى أن المشروع يتماشى مع السياسات الوطنية وأطر التنمية في البلدان المستفيدة. وكانت أهداف المشروع متسقة مع احتياجات وأولويات التنمية التي حددتها هذه البلدان. وقد شاركت الحكومات الوطنية بنشاط في اختيار الاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات الرئيسية القائمة على المحيطات، ما يعني أن النهج المتبع هو نهج قائم على الطلب. ونُفّذ المشروع بالتنسيق مع مبادرات أخرى باعتباره مكملاً لها، وهي مبادرات تقودها منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تعمل جنباً إلى جنب مع الأونكتاد لمعالجة مختلف جوانب التنوع البيولوجي البحري والاقتصاد الأزرق وإدارة السواحل. وأسهم المشروع بدرجة كبيرة في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، حيث ركز على الاستخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية. ومنذ اكتمال المشروع، أعربت 18 دولة إضافية عن اهتمامها بوضع مثل هذه الاستراتيجيات.

8- وحقق المشروع معظم الأهداف القصيرة الأجل المحددة في إطار النتائج أو تجاوزها. وأكد المشاركون في حلقات العمل أن المشروع سمح لهم باكتساب فهم أفضل لكل من المبادئ والالتزامات الرئيسية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لتطوير القطاعات المتصلة بالمحيطات وللكيفية التي يتم بها تصميم استراتيجيات اقتصاد المحيطات وتنفيذها. ومع ذلك، لاحظ التقييم أن مجموعات البيانات التي يتطلبها المشروع فيما يتعلق بوثائق المعلومات الأساسية ووثائق العمل لم تكن متاحة في بليز وبدرجة أقل في بربادوس، وهو ما أثر سلباً على النتائج المراد تحقيقها. لذلك، اضطر الأونكتاد إلى إجراء بحوث إضافية لم تكن متوقعة لسد بعض هذه الثغرات في البيانات.

9- ووصف التقييم علاقة العمل بين الأونكتاد وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بأنها علاقة متينة. وكشف التقييم أن التواصل ظل مستمراً مع أصحاب المصلحة في المشروع وأن عملية نشر مخرجات المشروع تمت بشكل متسق. وعلى الرغم من بعض التأخيرات، مثل التأخيرات المرتبطة بالجائحة وبطء اتخاذ القرار من قبل المستفيدين، سجل المشروع معدل تنفيذ مالي بـ 97 في المائة وحقق النتائج المتوقعة منه.

10- ولاحظ التقييم أنه نظراً لأن إطار النتائج لم يتضمن مؤشرات للنتائج في المديَيْن المتوسط والبعيد (مثلاً فيما يتعلق تنفيذ بخطط العمل أو التأثير على الاقتصاد)، لم يتسنّ جمع هذه البيانات بشكل منهجي. ونظراً لطبيعة مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية (قصيرة الأجل وصغيرة النطاق)، واشتراط إدراج نتائج المشروع التي يمكن تحقيقها ضمن الإطار الزمني للمشروع، فإنه لا يمكن رصد وتقييم النتائج المتوسطة إلى الطويلة الأجل إلا إذا كان المشروع جزءاً من إطار النتائج العام للشعبة و/أو الأونكتاد، أو إذا صدر تكليف بإجراء تقييمات متابعة لمشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية في وقت لاحق.

11- ومع ذلك، خلص التقييم إلى أنه من المرجح، نتيجة التزام البلدان المستفيدة، أن تستمر نتائج المشروع إلى ما بعد تاريخ استكماله. فقد أبدت بربادوس التزاماً قوياً بالبناء على نتائج المشروع، وهي بصدد تنفيذ بعض التوصيات. وأُدرجت في المشروع تدابير لتعزيز الاستدامة قدر الإمكان، بما في ذلك تدابير تهدف إلى تعزيز معارف وقدرات المنظمات المستفيدة ونشر نتائج المشروع على نطاق واسع، في صفوف جهات متعددة الأطراف وإقليمية ووطنية من خلال المادة الإخبارية والبيانات الصحفية ومقاطع الفيديو.

12- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) تقييم جودة الوثائق وتوافر البيانات خلال مرحلة تخطيط المشروع، واستخدامها بوصفها معايير تحدد الأهلية بالنسبة إلى المشاريع القائمة على الأدلة؛

(ب) تحديد ومشاركة مراحل المشروع الرئيسية والنتائج المراد تحقيقها وأدوار أصحاب المصلحة في وقت مبكر لإدارة التوقعات وضمان سلاسة التنفيذ، خاصة عند إشراك مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة؛

(ج) التأكد من وجود مؤشرات واضحة ونظم رصد وتقييم قوية لقياس نتائج المشروع الفورية وفي المديين المتوسط والبعيد، بما في ذلك النتائج التي تتجاوز عمر المشروع.

باء- المشروع: المبادرة العالمية لانتعاش قطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا

13- نُفّذ هذا المشروع، الممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية، في الفترة من أيار/مايو 2020 إلى حزيران/يونيه 2022، بميزانية قدرها 500 490 4 دولار. وهذا المشروع هو واحد من خمسة مشاريع مشتركة بين الوكالات التي أُطلقت من خلال حساب الأمم المتحدة للتنمية استجابةً لأزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)[(2)]. وتولى الأونكتاد قيادة ثلاثة من المشاريع الخمسة. ويهدف هذا المشروع، من خلال تطوير وتنفيذ أدوات بناء القدرات لفائدة الحكومات والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إلى تعزيز قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على الصمود، ومن ثم التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19. واشترك في تنفيذ المشروع كل من الأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واستند المشروع إلى المزايا النسبية لهذه الكيانات المختلفة وولاياتها. وكان الأونكتاد هو الكيان المنسق الرئيسي للمشروع. ونُفّذ المشروع وأُتيح التمويل على ثلاث مراحل: مرحلة أولى (أيار/مايو - حزيران/يونيه 2020)، ومرحلة ثانية (تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر 2020)، ومرحلة ثالثة (كانون الثاني/يناير 2021 - حزيران/يونيه 2022).

14- واسترشاداً بإطار سياسات ريادة الأعمال الذي وضعه الأونكتاد، نُفِّذ المشروع من خلال خمس مجموعات، تتناول كل منها مجالات حاسمة تتعلق بتعافي المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة: تعبئة بيئات ريادة الأعمال، وتبسيط عمليات تسجيل الشركات، وزيادة فرص الحصول على التمويل وتحسين الدراية بالمسائل المالية، وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز الوصول إلى الأسواق. وركزت أنشطة المشروع على إنشاء بيئة مناسبة لريادة الأعمال من خلال تحسين البيئات التنظيمية، وتوفير إمكانية الوصول إلى الابتكار والتكنولوجيا والتمويل والأسواق، والوصول إلى الفئات الضعيفة، مثل النساء والعاملين في القطاع غير النظامي.

15- وخلص التقييم إلى أن المشروع، الذي استند إلى تقييم الاحتياجات والأثر، قد لبى احتياجات الحكومات والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ونُفّذت تدخلات مختارة في أعقاب أعمال سابقة وطلبات محددة من الدول الأعضاء، وغالباً ما كانت منسقة مع الأنشطة القائمة أو مكملة لها. وصُمّمت

(2) استرشاداً بقرار الجمعية العامة 270/74 بشأن التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) وإطار عمل الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19.

المخرجات لكي تستجيب لاحتياجات المستخدمين والمستفيدين المستهدفين، على الرغم من التحديات التي فرضتها القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والولايات والقدرات المتنوعة لكيانات الأمم المتحدة المشرفة على التنفيذ. وقد سمح الأخذ بهذا النهج التدريجي بتنفيذ أسلوب الإدارة التكيفية وإدخال أنشطة جديدة.

16- واتسم تنسيق المشروع بالتعقيد وتطلب جهداً كبيراً، حيث شمل سبع كيانات تابعة للأمم المتحدة و96 بلداً مستفيداً وكان متوقعاً منه تحقيق نحو 100 من المخرجات يتألف بعضها من أنشطة متعددة. وقد وجدت كيانات الأمم المتحدة المشرفة على التنفيذ أن المشروع معقد ويصعب متابعته خارج نطاق التدخلات الخاضعة لسيطرتها المباشرة. ومع ذلك، اعتُبر التنسيق جيداً بشكل عام في ظل الظروف السائدة والموارد المتاحة. واستفاد المشروع من قيادة الأونكتاد والدعم النشط من فريق إدارة برنامج حساب التنمية. واضطلع قسم الميزانية وتمويل المشاريع في الأونكتاد بالمراقبة المالية، وتولى منسق المشروع تتبع الإنجاز من خلال لوحة متابعة. وأشار التقييم إلى أن زيادة الموارد المخصصة للتنسيق والرصد كانت من شأنها أن تسهم في زيادة تحسين الكفاءة. وتساءل بعض أصحاب المصلحة في المشروع عن القيمة المضافة للاستجابة العالمية مقارنة بالاستجابات الأقاليمية أو الإقليمية. زد على ذلك أن كيانات الأمم المتحدة المشرفة على التنفيذ مجهزة بشكل أفضل لدعم التغييرات في السياسات في المديين المتوسط والبعيد بدلاً من الاستجابة الفورية للأزمات.

17- وقد حقق المشروع 85 في المائة من المخرجات المقررة، حيث حقق نتائج فعالة في تحسين القدرات الوطنية وقدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والوصول إلى التمويل والابتكار والأسواق. وتوافرت أدلة على ما يلي:

(أ) تحسن القدرات الوطنية في مجال صياغة وتنفيذ سياسات تمكينية في مجال ريادة الأعمال الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة، وتعزيز المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (مثل اعتماد استراتيجية منقحة لريادة الأعمال من قبل أوغندا وجنوب أفريقيا وسيشيل)؛

(ب) تحسن قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الصمود وقدرتها على المنافسة (على سبيل المثال، افتتح 64,5 في المائة من المشاركين أعمالاً جديدة بعد حضور التدريب القائم على برنامج إمبريتيك)[3].

(ج) تيسير عملية تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي عليها (من خلال المنصات الإلكترونية في السلفادور وبنن وكاميرون ومالي).

(د) تحسن فرص الحصول على التمويل، بما في ذلك تعزيز المهارات في مجال الدراية بالمسائل المالية (على سبيل المثال، أفاد 97 في المائة من المشاركين في التدريب بتحسن درايتهم بالمسائل المالية في مجال المحاسبة وإعداد التقارير وتحسن القدرة على إدارة الموارد المالية).

(هـ) زيادة فرص استفادة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الابتكار والتكنولوجيا (بما في ذلك من خلال تنمية قدرات المشاريع والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي في مجال التكنولوجيا الخضراء).

(و) زيادة فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية من خلال الرقمنة والمعرفة بالتدابير غير الجمركية (على سبيل المثال، دراسات حالة عن المنافسة في البرازيل وجنوب

(3) انظر https://unctad.org/topic/enterprise-development/Empretec.

أفريقيا وتايلاند، وحلقات دراسية شبكية ودورات تدريبية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسياسة المنافسة للمسؤولين الحكوميين).

18- وتجنب المشروع التداخل بين الكيانات المشرفة على التنفيذ وساهم في تبادل المعرفة وتوسيع نطاق النشر. وعلى الرغم من تحقيق بعض أوجه التآزر، كان من الصعب تحقيق نتائج مشتركة. فقد أعرب بعض أصحاب المصلحة عن رأي مفاده أن المشروع لا يقوم على نظرية متماسكة للتغيير وكان عبارة عن تجميع للأنشطة أكثر من كونه تدخلاً متماسكاً. وكان التعاون محدوداً بين كيانات الأمم المتحدة المشرفة على التنفيذ وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الأفرقة القطرية. وعلى الرغم من هذا القصور، اعتبر أصحاب المصلحة الوطنيون المشروع مكملاً لمشاريع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

19- ومن الأدلة القوية على استدامة نتائج المشروع إضافةُ المزيد من الخصائص الوظيفية إلى أدوات الحكومة الإلكترونية، وتوسيع نطاق الدورات التدريبية لتشمل المزيد من البلدان، وإبرام اتفاقيات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن المشروع. وأفادت الجهات المستفيدة بأنها طبقت معارف ومهارات جديدة في عملها اليومي، من خلال إدراج قضايا المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عملية صنع السياسات أو من خلال تحسين إدارة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأدائها ومخرجاتها، وبالتالي تعزيز قدرتها على الصمود. وتشمل التحديات التي تواجه الاستدامة نقص الموارد المالية والحاجة إلى متابعة التوجيه والإرشاد ووجود بيئة أعمال غير مواتية. وبشكل عام، يتماشى تصميم المشروع مع إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإطار الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين. وشكل مكوّن الأونكتاد المتعلق بالمرأة والتجارة عبر الحدود ممارسة جيدة في الكيفية التي تم بها تصميم وتنفيذ التدخلات التي راعت بشكل صارم احتياجات النساء المستضعفات عبر المناطق الحدودية. وبخلاف ذلك، كان تنفيذ هذه الجوانب وتوثيقها محدوداً من الناحية العملية. وقليلة هي الأدلة على التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة أو الفئات الضعيفة الأخرى أو مشاركتهم في أنشطة المشروع أو استفادتهم منها.

20- وخلص التقييم إلى أن المشروع قدم إسهامات كبيرة فيما يتعلق بتعزيز قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان المستهدفة وتنميتها، وقدم توصيات من أجل تعاون أكثر فعالية بين الوكالات وممارسات مستدامة في المبادرات المستقبلية، وشملت التوصيات على وجه التحديد ما يلي:

(أ) أن تقوم كيانات الأمم المتحدة المشرفة على التنفيذ بجرد مكونات إطار سياسات ريادة الأعمال ومواءمتها لدعم تعافي المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الأزمات، مما يعزز التعاون ويزيد من تنسيق السياسات على جميع المستويات؛

(ب) أن يبني الأونكتاد على الزخم الذي يولده المشروع لمواصلة تعزيز إطار سياسة ريادة الأعمال، وتيسير تبادل المعرفة، وتنظيم الفعاليات، والتعاون مع كيانات ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى لدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛

(ج) أن يضع فريق إدارة برنامج حساب التنمية إطار عمل لتقييم فوائد المشاريع العالمية مقابل المشاريع الإقليمية، مع التأكد من أن الاستجابات تستند إلى تقييمات واضحة وملائمة لسياقات محددة؛

(د) أن تعد كيانات الأمم المتحدة المشرفة على التنفيذ إطار نتائج شاملاً وخطة رصد تتضمن أهدافاً محددة ونتائج ومؤشرات قابلة للقياس لتتبع التقدم المحرز في المشروع بفعالية؛

(هـ) أن تكفل كيانات الأمم المتحدة المشرفة على التنفيذ توفير الموارد الكافية لتنسيق المشاريع والتعاون التقني وإقامة الشراكات، ودمج هذه الجوانب في تصميم المشاريع واستخدام الأدوات اللازمة للتبادل المستمر للمعرفة.

جيم- المشروع: القدرة على الاتصال الإلكتروني في مجالي النقل والتجارة في عصر الجوائح

21- نُفّذ هذا المشروع، المموَّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية بوصفه جزءاً من الاستجابة لكوفيد-19، في الفترة من أيار/مايو 2020 إلى حزيران/يونيه 2022، بميزانية قدرها 000 565 5 دولار. وتقدم إنجاز هذا المشروع، بتنسيق من الأونكتاد وبتنفيذ مشترك مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، عبر ثلاث مراحل تعتمد على التمويل. وركز المشروع على إيجاد حلول غير تلامسية وسلسة وتعاونية في مجالي التجارة والنقل. واستهدف أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

22- ونُفّذ من خلال ثلاث مجموعات، تولى قيادة كل مجموعة كيان مختلف من كيانات الأمم المتحدة. فقد قادت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المجموعة "ألف" بشأن معايير التجارة غير التلامسية؛ وقاد الأونكتاد المجموعة "باء" بشأن بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجالي التجارة والنقل لتيسير تدفقات التجارة والنقل عبر الحدود بكفاءة؛ وقادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المجموعة "جيم" بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والقطاعي من أجل تحسين التنسيق والتآزر في الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وشارك في المشروع 15 فريقاً ضمن الكيانات الستة المشرفة على التنفيذ.

23- وخلص التقييم إلى أن أنشطة مشروع القدرة على الاتصال الإلكتروني في مجالي النقل والتجارة شهدت انتشاراً واسعاً، حيث استفاد 170 بلداً إما من الدعم المباشر أو من الحلقات الدراسية الشبكية التي نُظمت في إطار المشروع. وقد نجح المشروع في الوصول إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية من خلال التدخلات المستهدفة. وأعربت البلدان المستفيدة عن رضاها إلى حد كبير واعتبرت أن الدعم المقدم كان مناسباً للغاية ومتماشياً مع احتياجاتها وطلباتها. وحقق المشروع نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال، جُرّب في أوروبا الشرقية وآسيا وشمال أفريقيا مشروع لتنفيذ الاتفاقية الجمركية "الإلكترونية" بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي "eTIR"، وأُنجزت أول معاملة إلكترونية عبر الحدود بدون تلامس من خلال المشروع. ونفذت الجهات الفاعلة الرئيسية معايير مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وفيما يتعلق بالقدرة على الاتصال الإلكتروني في مجال النقل الذكي، أُعدّت في إطار المشروع مبادئ توجيهية للتجارة والنقل في أوقات الجائحة وزيد التركيز على القدرة على الصمود والسلامة في المستقبل.

24- وعزز المشروع قدرات البلدان من خلال تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات ودورات التعلم الإلكتروني والحلقات الدراسية الشبكية عبر الإنترنت وغيرها من الآليات. وتنطوي التحسينات التي أُدخلت على النظام الآلي للبيانات الجمركية والنظام الآلي لشحنات الإغاثة في حالات الطوارئ وقاعدة بيانات التدابير غير الجمركية على إمكانات كبيرة لدعم قدرة البلدان على الاستجابة للأزمات في المستقبل. وقد حظيت الدورة التدريبية بشأن العقود التجارية الدولية بنسب رضا عالية وشكلت مصدراً لإرشاد عملية صياغة السياسات العامة. وقد ركز برنامج تمكين اللجنة الوطنية لتيسير التجارة على القدرات من حيث الاستجابة للأزمات، والمساواة بين الجنسين، وأتاح للجمهور العام إمكانية الاطلاع على الأدوار المنوطة بالأعضاء ومسؤولياتهم من خلال أداة الأونكتاد لتتبع الإصلاحات. وسمح التركيز على القدرة على الصمود في مجالي النقل والتجارة بجمع الدول الأعضاء معاً لاعتماد برنامج عمل إقليمي لتنمية النقل المستدام (2022-2026). وتسنى تحقيق الهدف المتمثل في التعاون القطاعي المعزز في القطاع البحري من خلال تبادل الدروس المستفادة في مجال القدرة على الصمود عبر الموانئ في جميع أنحاء العالم، وسمح بناء قدرات موظفي الموانئ وإدارتها بمواصلة تشغيل الموانئ في وقت الأزمات.

25- وسهّلت هياكل الحوكمة والإدارة التنفيذ السلس للمشروع، على الرغم من أن عمليات إعداد التقارير والتعلم كان يمكن أن تكون أكثر كفاءة. وشكلت الميزانيات المرنة وآليات التنفيذ المرنة عنصراً حاسماً للتكيف مع الفرص الناشئة والتخفيف من المخاطر. وسمح النهج الثلاثي المراحل المتبع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية والمرونة في توزيع اعتمادات الميزانية بتحسين كفاءة الموارد، لكن عدم القدرة على التنبؤ بالنطاق العام للمشروع وتمويله أدى إلى تعقيد عملية التخطيط. وأبرز التقييم أهمية القيادة القوية والثقة بين الكيانات المنفذة. وكانت عملية التنسيق بين 15 فريقاً ضمن ستة كيانات معقدة، ولكنها ساهمت في تعزيز التعاون الوثيق. وكانت الأنشطة المشتركة في الأساس عبارة عن مدخلات صغيرة النطاق تدعم مشاريع قائمة أكبر بدلاً من مبادرات جديدة ذات شأن. وعلى الرغم من محدودية العمل المشترك والنتائج المشتركة، فقد عزّز المشروع الرغبة في التعاون بين المؤسسات مستقبلاً.

26- وكان إطار نتائج المشروع محدداً بشكل غامض وهدفاً متحركاً أثناء التنفيذ. فقد تضمن عموماً أهدافاً قصيرة الأجل حددها وصاغها فرادى كيانات المشروع بدلاً من نتائج مشتركة. وساهم الموقع الإلكتروني الذي أنشئ في إطار مشروع القدرة على الاتصال الإلكتروني في مجالي النقل والتجارة في زيادة إبراز المشروع، ولا يزال الموقع يعمل بمثابة مصدر مفيد لتبادل المعلومات بعد اكتمال المشروع. ولا تزال مسألة الاستدامة تمثل تحدياً، لأنها تتطلب جهداً أكبر لتولي زمام الأمور على المستوى الوطني وتمويلاً إضافياً. وعلى سبيل المثال، وُضعت في إطار المشروع مبادئ توجيهية من أجل الاتصال الإلكتروني في مجال النقل الذكي، إلا أن جزءاً كبيراً من عملية تنفيذ المبادئ تُرك للدول الأعضاء بسبب محدودية الموارد المخصصة للمتابعة. وولّد مشروع القدرة على الاتصال الإلكتروني في مجالي النقل والتجارة طلباً متواصلاً على المساعدة التقنية والتعاون، حيث حصلت بعض الكيانات على تمويل إضافي. وعلاوة على ذلك، ما فتئت الكيانات المعنية تستخدم في إطار المشاريع الجديدة طريقةَ العمل المختلطة (اجتماعات افتراضية عبر الإنترنت واجتماعات حضورية) التي بدأت في إطار القدرة على الاتصال الإلكتروني في مجالي النقل والتجارة.

27- وتعكس وثائق مشروع القدرة على الاتصال الإلكتروني في مجالي النقل والتجارة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستيعاب الجميع وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان. ووُوجِهت صعوبات لضمان التمثيل المتساوي للنساء والرجال في الفعاليات الخاصة بالمجالات التي يهيمن عليها الذكور، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل. وسمحت الدورات التدريبية عبر الإنترنت بزيادة إشراك المرأة، وسلط العديد من أصحاب المصلحة الضوء على هذه الدورات باعتبارها فرصة للتفاعل مع عدد أكبر من النساء. وفي معظم الحالات، جُمعت بشكل منهجي بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي للمشاركين. ومع ذلك، قليلة هي الأمثلة الملموسة على الكيفية التي طُبِّقت بها معايير المساواة بين الجنسين في الممارسة العملية، ولم يتسن في إطار أنشطة عديدة إبراز العنصر الجنساني بوصفه معياراً مهماً في مجاليْ النقل والتجارة.

28- وعموماً، حقق مشروع القدرة على الاتصال الإلكتروني في مجالي النقل والتجارة النتائج المتوخاة، لكن الفوائد الأوسع نطاقاً لم ترقَ إلى المستوى المطلوب إذا أُخذ في الاعتبار النطاق الطموح للمشروع. وتجدر الإشارة إلى أن وضع إجراءات منسقة ومتكاملة بشكل مشترك بين المنظمات ليس بالأمر الذي يحدث بشكل طبيعي، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاختلافات التقليدية في نماذج أعمال كيانات المشروع والبلدان المستهدفة وضيق الوقت وشح الموارد، وما إلى ذلك. بل يجب تحفيز مثل هذه الإجراءات المنسقة والمتكاملة من خلال أهداف ومؤشرات شاملة ومشتركة بين المؤسسات. وقد ساهمت الدورات التدريبية عبر الإنترنت والحلقات الدراسية الشبكية في توسيع نطاق التواصل بفعالية، لكنها تتطلب مهارات متخصصة للحفاظ على الجودة.

29- واستناداً إلى النتائج، تضمن التقييم أربع توصيات:

(أ) متابعة تطوير المشاريع المشتركة من خلال حساب الأمم المتحدة للتنمية: ينبغي تعزيز الجهود التعاونية بين الوكالات/الكيانات بشأن قضايا الترابط لتحقيق نتائج أفضل وأكثر شمولية لصالح البلدان من خلال إجراءات مشتركة جيدة التخطيط؛

(ب) تقديم المزيد من التوجيه والدعم التشغيلي، من خلال حساب الأمم المتحدة للتنمية: تحتاج الكيانات المشرفة على التنفيذ إلى توجيهات أوضح بشأن تطوير ورصد وتقييم المشاريع المشتركة لتعزيز التعلم وزيادة الفعالية؛

(ج) بالنسبة إلى الأونكتاد واللجان الإقليمية، تعزيز القدرة على الاتصال الداخلي والإقليمي بين الكيانات بهدف تعزيز التركيز على العلاقة بين التجارة والنقل ودعم الجودة؛

(د) لكي يتمكن الأونكتاد واللجان الإقليمية من تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان: التحقق من أن مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية تحدد الفئات السكانية الضعيفة وتتضمن تحليلاً جنسانياً لزيادة تعزيز المساواة وحقوق الإنسان.

دال- المشروع: اغتنام الإمكانات التي تتيحها منتجات التجارة البيولوجية الزرقاء، على صعيد التجارة والأعمال، لتعزيز سبل العيش المستدامة، وحفظ التنوع البيولوجي البحري في بلدان مختارة من بين الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي

30- نُفِّذ هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي ولجنة منظمة دول شرق الكاريبي من قبل الأونكتاد ومنظمة دول شرق الكاريبي، بالتعاون مع أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وامتد من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، بميزانية إجمالية قدرها 000 300 يورو. والهدف من هذا المشروع التجريبي هو تمكين صغار المنتجين في منطقة الكاريبي من تجهيز منتجات المحار الوردي (*Strombus gigas*) والاتجار بها من خلال تطبيق مبادئ الاستدامة ومعايير التجارة البيولوجية الزرقاء. وتمخض المشروع عن مخرجات عالية الجودة باتباع منهجية منظمة. وجرت دراسة سلسلة القيمة الخاصة بالمحار الوردي في ثلاثة بلدان مستفيدة، هي سانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وغرينادا. وأُعدت دراسة لكل بلد، بغية تقييم إمكانات إنتاج وتصدير المحار والمنتجات القائمة على المحار. واستناداً إلى الدراسات القطرية، وُضعت خطة عمل إقليمية لشرق الكاريبي بشأن المحار.

31- وخلص التقييم إلى أن مشاركة منظمة دول شرق الكاريبي منذ بداية المشروع يسّرت الاستجابة المخصصة لبعض الاحتياجات الملحة للبلدان، مثل القدرة المحدودة على الاستجابة للوائح التنظيمية بموجب اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ونقص البيانات عن سلسلة قيمة المحار الوردي. واستهدف المشروع سلسلة قيمة متخصصة، وتمت مواءمة المخرجات مع المبادرات الإقليمية القائمة فيما يتعلق بالمحار. وأفرز سلسلة من التوصيات القابلة للتنفيذ لواضعي السياسات على المستوى الوطني. ومع ذلك، ستستغرق الفوائد الملموسة بالنسبة إلى الهدف النهائي (الصيادون والقطاع الخاص المحلي) وقتاً طويلاً لتتحقق. وساهم المشروع في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، من خلال إذكاء الوعي بممارسات الصيد المستدام وآثار الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع.

32- وشكلت الشراكات وبناء الثقة عاملَيْن مهمَيْن في تحقيق النتائج. وعلى الرغم من التحديات اللوجستية والمتصلة بالسياق، أبقى فريق المشروع على تعاونه المستمر مع مختلف أصحاب المصلحة في

المشروع، وهو ما شكل أيضاً عامل نجاح رئيسياً لجودة المخرجات وبناء القدرات وتعزيز القدرة على تولي زمام الأمور فيما يتعلق بخطة العمل. وتمكنت منظمة دول شرق الكاريبي من حشد الدعم السياسي في حلقة عمل إقليمية من أجل تأمين التمويل لإنشاء مرفق لتربية الأحياء المائية (مفرخة محار) في سانت فنسنت وجزر غرينادين. من المرجح أن يكون للمفرخة تأثير بعيد المدى على سلسلة قيمة المحار.

33- وكان هناك بعض الأدلة على المساهمة في تحقيق نتائج المشروع وهدفه العام، أي "تمكين صغار المنتجين في المناطق الساحلية من الدول الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي من إنتاج وتجارة منتجات المحار الوردي... بموجب معايير التجارة البيولوجية الزرقاء". ومع ذلك، كان من الصعب تقييم مستوى المساهمة في تحقيق هذا الهدف أو مستوى الأداء في ضوء هذا الهدف بسبب عدم وجود بيانات متسقة أو شاملة وتقارير عن الإنجاز في ضوء أهداف المشروع الأصلية. ومن المقرر تنفيذ مرحلة ثانية من المشروع، وهو ما سيتيح فرصة لتحسين جودة الرصد والإبلاغ.

34- وأتاحت الإجراءات المتخذة للتكيف مع جائحة كوفيد-19، مثل الفعاليات الافتراضية والهجينة، فرصاً جديدة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تنظيم حلقة عمل تدريبية افتراضية وإنتاج فيديو ترويجي بشأن التجارة البيولوجية ساهما في زيادة إبراز المشروع وفي تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة. وأُعيد توجيه الأموال لدعم غرينادا في الوفاء بمتطلبات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وساعدت التدخلات التي نُفذت في الوقت المناسب سانت لوسيا على تجنب حظر التجارة بموجب الاتفاقية. ويعزى نجاح المشروع إلى حد كبير إلى تكامل الشركاء الثلاثة المشرفين على التنفيذ والتزامهم. ومع ذلك، وجد التقييم أن ميزانية المشروع لم تعكس التكاليف الحقيقية للمشروع. فقد أساءت جميع الأطراف تقدير التكاليف، خاصة فيما يتعلق بعدد أيام عمل الموظفين المطلوب لإنجاز الدراسات. هذه هي الدروس المستفادة التي يجب تناولها في التخطيط للعمل المستقبلي.

35- ولاقى المشروع صدى واسعاً وحظي بدعم رفيع المستوى، مما عزز قدرة أصحاب المصلحة على تولي زمام الأمور وزاد من حماسهم. وتوفر المنتجات المعرفية للمشروع (إعداد قائمة بأسماء أصحاب المصلحة، ودراسات الحالة، وتقييمات المخزون) بيانات قيمة للمبادرات المقررة في المستقبل. وساهم المشروع، من خلال حلقات العمل الوطنية والإقليمية المخصصة للتحقق، في فهم أفضل لصناعة المحار الوردي واللوائح التنظيمية ذات الصلة. وأتاحت المشاركة في أنشطة المشروع لصيادي الأسماك ومجتمعاتهم المحلية فرصة لتعلم الممارسات والتقنيات الجيدة التي يمكن تطبيقها في عملياتهم اليومية. وتشمل التحديات المطروحة أمام الاستدامة في المدى الطويل محدودية الموارد اللازمة للتنفيذ، والطبيعة غير الرسمية لاقتصاد مصايد الأسماك، واحتمال تبدّل أصحاب المصلحة الرئيسيين، والمسائل اللوجستية والتنفيذية المتعلقة بسلسلة القيمة الخاصة بمصائد أسماك المحار الوردي. وبالنظر إلى أن مصايد الأسماك تندرج في معظمها ضمن أنشطة الاقتصاد غير النظامي، أشار التقييم إلى أن دعم أنشطة المتابعة، لا سيما للمستفيدين النهائيين (صغار المنتجين في المناطق الساحلية)، ضروري لإدامة نتائج المشروع.

36- ولم يحظ تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والتدابير المراعية للإعاقة إلا باهتمام محدود خلال مرحلة التصميم. فلم يكن هناك مخرجات أو مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي، ولكن برزت اعتبارات التوازن بين الجنسين أثناء التنفيذ، حيث شارك الرجال والنساء على حد سواء في سلسلة قيمة المحار الوردي. وشجع المشروع الأخذ بنُهج مراعية للاعتبارات الجنسانية في خطة العمل الإقليمية الخاصة بالمشروع. وأوليَ اهتمام بحقوق الإنسان ضمنياً من خلال تناول سبل عيش الصيادين والتدريب على السلامة. ونوقشت التدابير المراعية للإعاقة في وقت متأخر، مع التركيز على الوقاية من الإصابات

في صيد المحار. وعموماً، أقرّ أصحاب المصلحة بالحاجة إلى تكامل أوضح لهذه القضايا الشاملة، وسلطوا الضوء على نقص الخبرة في هذه المجالات.

37- وفيما يلي توصيات التقييم الموجهة إلى الأونكتاد ومنظمة دول شرق الكاريبي:

(أ) إشراك أصحاب المصلحة باستمرار على جميع المستويات للتحقق من أن الأنشطة تلبي أولويات البلدان المستفيدة واحتياجاتها؛

(ب) إدماج الجهود المبذولة لإيجاد أوجه تكامل مع المبادرات الإقليمية الأخرى المتعلقة بالهدفين 14 و15 من أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) وضع إطار عمل للرصد والتقييم يتضمن مؤشرات وأدوات هادفة ويحدد أدواراً ومسؤوليات ذات مغزى؛

(د) مواصلة التواصل مع المنظمات والمنتديات الدولية لتعزيز مبادئ التجارة البيولوجية الزرقاء؛

(هـ) تضمين أنشطة المتابعة في خطط تعبئة الموارد لجذب تمويل إضافي؛

(و) تحديد ومراعاة العمليات التي تستغرق وقتاً طويلاً أثناء تصميم المشروع، مع وضع جداول زمنية وميزانيات واقعية؛

(ز) تضمين تقييم تشاركي للاحتياجات وتحليل جنساني في مرحلة التصميم، وتحديد النتائج والمؤشرات للقضايا الشاملة، والاستئناس برأي الخبراء في المسائل الجنسانية حسب الضرورة.

هاء- البرنامج: البرنامج الفرعي 3 للأونكتاد بشأن التجارة الدولية والسلع الأساسية

38- أجرى فريق مستقل تقييم البرنامج الفرعي 3 المتعلق بالتجارة الدولية والسلع الأساسية، الذي تديره شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد، في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2024، وغطى التقييم أنشطة البرنامج الفرعي 3 في الفترة من 2020 إلى 2023. وترد النتائج التفصيلية للتقييم في الوثيقتين TD/B/WP/331 وTD/B/WP(88)/CRP.1.

39- وأخذ التقييم بنهج قائم على النظرية لتقييم البرنامج الفرعي 3 من حيث الأهمية، والكفاءة، والفعالية، والشراكات والاتساق، والاستدامة والأثر، ومدى مراعاة حقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي، والشمول، والإنصاف. وسمح التقييم بالتحقق من النتائج المستخلصة باستخدام مصادر بيانات متعددة وطرق تحليلية تشمل عمليات مراجعة الوثائق والمقابلات والتحليل المالي واستطلاعات الرأي لموظفي شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الخارجيين في البرنامج الفرعي 3.

40- وأشارت النتائج إلى أن البرنامج الفرعي 3 كان فعالاً في تحقيق مخرجاته ونتائجه. وخلال فترة التقييم، أفرز البرنامج الفرعي 3 ما مجموعه 201 توصية في مجال السياسة العامة على المستوى العالمي و399 توصية على المستوى القطري ودرب 000 8 فرد في أكثر من 000 2 منظمة. وكشفت الردود على الاستبيان أن 97 في المائة من التقييمات التي شملت أنشطة/مخرجات البرنامج الفرعي 3 وبلغ عددها 000 4 تقييم كانت إيجابية، حيث صنفها 76 في المائة من المشاركين على أنها "لا غنى عنها" أو "مفيدة للغاية". وعلى الرغم من أن البرنامج الفرعي 3 افتقر في البداية إلى بيانات مفصلة عن الإدارة

القائمة على النتائج، فقد أدى اعتماد إطار النتائج الجديد على نطاق الأونكتاد في عام 2023 إلى تحسين رصد نتائج البرنامج الفرعي 3 بشكل كبير.

41- وحقق البرنامج الفرعي 3 أثراً على المستويين الوطني والدولي. فقد كان له أثر على صانعي القرارات والسياسات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي والتحول نحو اقتصادات مستدامة. وأسهم البرنامج الفرعي 3 أيضاً في النظام التجاري المتعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الجمعية العامة. ومع ذلك، اعتُرضت صعوبات في رصد نتائج البرنامج الفرعي 3 وضمان استدامتها بسبب محدودية الموارد المالية.

42- وقاد برنامج التجارة والشؤون الجنسانية والتنمية الجهودَ الرامية إلى إدماج المساواة بين الجنسين في التجارة، واتُّخذت في إطار البرنامج الفرعي 3 إجراءات تراعي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب العديد من أصحاب المصلحة عن تقديرهم لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التي تولت تنسيق عملية إطلاق تقرير *التجارة الشاملة للجميع والأشخاص ذوو الإعاقة*[4]. وعلاوة على ذلك، أنشأت الأمينة العامة للأونكتاد فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات معنياً بمسألة الإعاقة في التجارة مع منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، حيث سيمثل الأونكتاد موظفو البرنامج الفرعي 3. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يتسن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والقضايا الشاملة الأخرى بشكل كافٍ في أنشطة البرنامج الفرعي 3.

43- وتجاوزت شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية المخرجات المقررة في ضوء الميزانيات البرنامجية المقترحة للبرنامج الفرعي 3 وحققت مكاسب من حيث الكفاءة. وأشار التقييم إلى أنه يمكن تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة من خلال زيادة التعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والأفرقة القطرية. وفي حين كان هناك نوع من التعاون بين البرنامج الفرعي 3 والبرامج الفرعية الأخرى، كانت هناك رغبة في أن تشارك شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية مشاركة أكبر في *تقرير التجارة والتنمية*. وعموماً، ونظراً لعدم وجود بيانات مفصلة عن التكاليف والمخرجات والنتائج، لم يتمكن التقييم من تحديد مدى فعالية تخصيص الموارد في إطار البرنامج الفرعي 3 من حيث التكلفة.

44- ويتماشى البرنامج الفرعي 3 مع ولايات الأونكتاد، بما في ذلك مافيكيانو نيروبي وعهد بريدجتاون، وأهداف التنمية المستدامة، وهو وثيق الصلة باحتياجات الدول الأعضاء. ومع ذلك، إن قلة الموارد تحد من التعامل مع أقل البلدان نمواً في مجالات بناء توافق الآراء وأنشطة التعاون التقني. وقد أعرب أصحاب المصلحة عن تقديرهم للجهود التي تبذلها شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية لربط المخرجات بالمواضيع ذات الأولوية، مثل المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة. وأخيراً، كان هناك توافق في الآراء على أن البرنامج الفرعي 3 بلغ لحظة حاسمة، في ظل وجود فرصة لصياغة رؤية متجددة وأكثر تركيزاً.

45- واستناداً إلى هذه النتائج، أوصى التقييم بما يلي:

(أ) أن تعمل شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية على ترسيخ الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج الفرعي 3 من خلال وضع أدوات تخطيط مع تعليمات باعتماد الإدارة القائمة على النتائج، ووضع مؤشرات خاصة بالبرنامج الفرعي 3، وإجراء تقييمات الأثر؛

(ب) أن تضع شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية استراتيجية للاتصالات، وتصنف أصحاب المصلحة حسب الأولوية، وتجري تحليلات، وتُشرك أقل البلدان نمواً، وتوحد قوائم الاتصال؛

(4) فنلندا، وزارة الشؤون الخارجية، 2023، هلسنكي.

(ج) أن تضع شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية خطة استراتيجية تشغيلية مرتبطة بالنتائج الرئيسية المراد تحقيقها (بما في ذلك الاجتماعات)، تشمل، في جملة أمور، إدارة الأفراد وتعبئة الموارد وإقامة الشراكات؛

(د) أن تدعم شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية والأونكتاد التطورات في الاجتماعات الحكومية الدولية التي يتناولها البرنامج الفرعي 3؛

(هـ) أن تعيد شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التوازن إلى المخصصات من الموارد في إطار البرنامج الفرعي 3 من خلال تسجيل التكاليف مقابل المخرجات، وربطها بالنتائج وتقدير الطلبات على وقت ممثلي الدول الأعضاء؛

(و) أن تعمل شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية على تعميم القضايا الشاملة على نحو أكمل من خلال تدريب الموظفين على التحليل الجنساني، وإشراك المنظمات المعنية بالإعاقة وجمع البيانات الديموغرافية المصنفة.

ثانياً- الدروس المستفادة من التقييمات

46- يعرض هذا الفصل الدروس الرئيسية المستفادة من تقييمات الأونكتاد في العام الماضي. ويضيف هذا التقرير إلى الدروس المستفادة من التقييمات السابقة، التي تضمنتها تقارير التقييم السابقة، ويدعمها. وقد استُخلصت هذه الدروس المستفادة من تقرير توليفي للنتائج والاستنتاجات والتوصيات في جميع التقييمات. ويمكّن التقرير التوليفي من تحديد الأنماط والاتجاهات والمواضيع المتكررة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم التقرير التوليفي، من خلال مقارنة النتائج المستمدة من مختلف التقييمات ومضاهاتها، في تعزيز سلامة عملية التقييم وموثوقيتها، ويسمح بتحليل الأدلة تحليلاً متقاطعاً، ويقلل من خطر استخلاص استنتاجات تستند إلى تقييمات معزولة أو محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يُستخدم التقرير التوليفي في توليد رؤى ومعارف جديدة، من خلال دمج وجهات نظر ومصادر بيانات متنوعة، والكشف عن العوامل أو الديناميات الأساسية التي ربما لم تكن واضحة في التقييمات الفردية.

47- وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أصدر الأونكتاد 23 تقريراً تقييمياً تضمنت أكثر من 120 توصية. وكانت معظم هذه التوصيات موجهة لضمان استدامة تدخلات الأونكتاد. وتعلقت نسبة 21 في المائة من التوصيات بوضع تدابير لتحقيق الاستدامة أو توفير الدعم اللازم للمستفيدين في مجال التدخل. واستهدفت نسبة 12 في المائة من التوصيات تعبئة الموارد من أجل تحقيق الاستقرار المالي وتوفير الدعم المستمر للبلدان، وأشارت نسبة 9 في المائة من التوصيات إلى الحاجة إلى التواصل باعتباره وسيلة لنشر النتائج وضمان استدامتها. واستهدفت نسبة 12 في المائة من التوصيات إقامة الشراكات أو العمل مع الجهات الأخرى لتعزيز جودة المخرجات والحفاظ على النتائج. وأشارت نسبة 17 في المائة من التوصيات إلى ممارسات إدارة المشاريع، وفي أغلب الأحيان إلى انعدام الرصد وعدم وجود مؤشرات مناسبة. وأخيراً، أشارت نسبة 10 في المائة من التوصيات إلى زيادة تعميم القضايا الشاملة للأمم المتحدة، من قبيل القضايا الجنسانية والمتصلة بحقوق الإنسان وإدماج ذوي الإعاقة. ويؤكد تجميع تقارير التقييم لهذا العام على هذه المجالات باعتبارها مجالات تتطلب مزيداً من الاهتمام، ويقر في الوقت نفسه بإحراز بعض التقدم في هذه المجالات.

ألف- التخطيط والرصد

48- أقرت التقييمات بالتقدم المحرز في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد، ولا سيما من خلال إطار النتائج الجديد على نطاق الأونكتاد. ويضع هذا الإطار مؤشرات على مستوى المنظمة، ذات صلة بعهد بريدجتاون، وتُجمع البيانات الخاصة بهذه المؤشرات حسب الشُعب والخدمات وتُصنَّف على مستوى الأونكتاد. وجُمعت البيانات في إطار المؤشرات طوال عام 2023 وبأثر رجعي لعامي 2021 و2022 وأتيحت للإدارة العليا والدول الأعضاء من خلال منصة إلكترونية. ولاحظت التقييمات أنه على الرغم من أن إطار نتائج الأونكتاد يمثل بداية جيدة، فإن المجموعة الحالية من المؤشرات محدودة، وينبغي إدماج مؤشرات إضافية في تخطيط الشُعب لجمع بيانات أكثر شمولاً ودقة عن النتائج، على سبيل المثال لاستيعاب نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية للأونكتاد والفائدة من تقارير وقواعد بيانات محددة، وأثر الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في المدى البعيد، والمعلومات النوعية لتكملة البيانات الكمية.

49- واعتبرت عدة تقييمات لمشاريع الأونكتاد أن إطار النتائج الذي وُضع والمؤشرات التي حُددت في مراحل التخطيط لم تُستخدم كما كان ينبغي أن تُستخدم بوصفها أداة إدارية لرصد نتائج المشاريع أثناء التنفيذ واتخاذ قرارات مستنيرة وإدخال تعديلات وجيهة حسب الضرورة. وفي حالات قليلة، تغيرت الأنشطة والمخرجات وحتى النتائج على مدار فترة المشروع، لكن هذه التغييرات لم تنعكس في إطار النتائج. ويمكن أن يؤثر عدم المواءمة بين أنشطة المشروع وأهدافه تأثيراً سلبياً على كفاءة الأنشطة ويقلل من أثرها. ويمكن أيضاً أن يسبب ارتباكاً بين أصحاب المصلحة في المشروع، مما يقلل من مشاركتهم والتزامهم.

50- وحددت التقييمات ضرورة وضع خطط رصد أكثر تفصيلاً لا تتضمن مؤشرات محددة فحسب، بل تتضمن أيضاً معلومات عن أساليب جمع البيانات، وتواتر الرصد، والأطراف المسؤولة، وآليات تحليل البيانات واتخاذ القرارات، من أجل دعم إدارة المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتفق جميع أصحاب المصلحة على خطط الرصد قبل تنفيذ المشروع حتى تكون جميع الأطراف على بيّنة من مسؤوليات كل منها، ولا سيما من أجل رصد النتائج في المدى البعيد. وتتطلب خطط الرصد موارد بشرية ومالية مخصصة ينبغي تقدير تكلفتها وإدراجها في ميزانية المشروع في مرحلة التخطيط. وعموماً، أشارت التقييمات إلى أن مسؤوليات إدارة المشاريع، مثل تنسيق المشاريع ورصد النتائج وإقامة الشراكات، لم يُخطَّط لها كما ينبغي ولم تُرصد لها ميزانية كافية، وأوصت بوضع إطار واضح لتحديد هذه المهام وتقدير تكلفتها.

باء- استدامة تدخلات الأونكتاد

51- وجدت التقييمات أن تدخلات الأونكتاد ومخرجاته ذات أهمية كبيرة. فقد أعربت البلدان المستفيدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة عن تقديرها الكبير للخدمات التي يقدمها موظفو الأونكتاد من حيث المعرفة المتخصصة والمخرجات العالية الجودة والمشورة القائمة على الأدلة في مجال السياسات العامة، وأقرت بجدوى النهج المتعدد التخصصات المتبع في هذا الصدد. وأقرت أيضاً بالولاية الفريدة من نوعها المنوطة بالأونكتاد لدعم البلدان النامية وتلبية احتياجات محددة قد لا تقدر كيانات الأمم المتحدة الأخرى على تلبيتها. وأوصت معظم التقييمات بأن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم في مجال التدخل و/أو تأمين الموارد اللازمة لأعمال المتابعة ضماناً لتحقيق نتائج أطول أجلاً. وتبقى استدامة التدخلات والنتائج من المجالات التي تتطلب اتخاذ تدابير محددة ورصداً مستمراً من أجل التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بها.

52- وأفرزت التقييمات أمثلة جيدة على التدابير المتخذة لتحقيق الاستدامة، مثل مواءمة أطر نتائج المشروع مع أطر نتائج البرنامج ككل أو مع إطار عمل الأمم المتحدة الأوسع، أو إشراك مستشارين وطنيين يمكنهم العمل بصفة مناصرين محليين للأنشطة التي تلي التدخل، أو تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لأصحاب المصلحة الوطنيين منذ البداية لضمان قبولهم بالأهداف الطويلة الأجل والتزامهم بها. ومن الممارسات الجيدة الأخرى إنشاء موقع إلكتروني للمشروع أو أي منصة أخرى تُحدَّث باستمرار بالوثائق والمعلومات ذات الصلة و/أو تدعم التدريب وتبادل المعلومات بعد التدخل. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الاتصالات على مستوى المنظمة، فقد وجدت التقييمات في حالات متكررة أن غياب خطط اتصالات واضحة خاصة بالبرامج والمشاريع يمثل موطن ضعف. ويمكن أن يساعد تحديد الفئات المستهدفة لكل منتج ووضع استراتيجيات للتواصل والنشر على تحسين الاستدامة في المدى البعيد.

53- وقد تمكنت بعض أفرقة المشاريع من الحصول على تمويل إضافي لمواصلة الأنشطة المنفذة في إطار مشاريعها أو توسيع نطاقها. بيد أنه تبيّن، في معظم الحالات، أن البلدان المستفيدة هي من يتحمل المسؤولية عن تخصيص الموارد الكافية للبناء على نتائج المشاريع. وقد أعرب العديد من أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن أهداف المشروع قد تتأثر بمحدودية موارد الحكومات والجهات المستفيدة الوطنية و/أو قدرتها على تنفيذ خطط العمل أو الحفاظ على نتائج المشروع بوسائلها الخاصة. وغالباً ما أوصت التقييمات بأن تتضمن خطط المشاريع استراتيجيات لتعبئة الموارد من أجل الحفاظ على النتائج، التي تشمل مثلاً خيارات التمويل الابتكاري من قبيل التمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والعقود المشروطة بتحقيق أثر اجتماعي، أو العمل مع الحكومات والجهات المانحة والشركاء الآخرين لتحديد مصادر التمويل المحتملة.

جيم- إقامة الشراكات

54- أبرزت التقييمات أن الأونكتاد يقدر، من خلال استكشاف شراكات جديدة ومبتكرة أو تعميق الشراكات القائمة، أن يوسع موارده وخبراته وشبكاته، بحيث تكون جهود التعاون التقني أكثر تركيزاً واستدامة. ويمكن أن يتواصل الأونكتاد على نحو استراتيجي أكثر مع الجهات المانحة، الثنائية والمتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية والمنظمات الأخرى ضماناً لتوفير ما يلزم من تمويل من خارج الميزانية ودعم عيني للمشاريع. ومن شأن زيادة التعاون مع منظمات المجتمع المدني أن تثري أيضاً عمل الأونكتاد بوجهات نظر متنوعة ومعارف محلية ومشاركة شعبية، ومن شأنها أيضاً أن تساعد على ضمان مراعاة آراء الفئات والمجتمعات المهمشة.

55- وعُرضت أمثلة عديدة على التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وشكلت المشاريع الممولة من حساب التنمية للتصدي لآثار كوفيد 19 تجربة رائدة؛ ففي حين كان الأونكتاد هو المنسق الرئيسي للمشروع، فإن لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس (وكذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة إلى المشروع الخاص بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) تلقت جميعها أموالاً للمساهمة في مختلف مكونات المشروع. وعُقدت بانتظام اجتماعات تنسيقية بين الكيانات المشرفة على التنفيذ، وأُعدت تقارير مشتركة. ومع ذلك، فقد اتخذ التعاون بالأساس شكل مدخلات صغيرة النطاق ودعم لمنتجات أو أدوات قائمة أصلاً من فرادى الكيانات بدلاً من التعاون على مخرجات مشتركة أو جديدة فعلاً. وعلى سبيل المثال، استفاد *استعراض النقل البحري* لعام 2023 من المساهمات الموضوعية التي قدمتها جميع اللجان الإقليمية الخمس. وبالإضافة إلى ذلك، نظّم الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة المنافسة التجارية في تايلاند مؤتمراً في حزيران/يونيه 2022 حول مساهمة سياسة المنافسة

في انتعاش المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد كوفيد-19، وساهمت في المؤتمر أيضاً إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

56- وساد شعور عام بأن المشاريع المشتركة قد جعلت الكيانات تقترب من بعضها البعض وشجعتها على استكشاف كيف يمكن أن يكمل كل منها عمل الآخر في المستقبل. وخلصت التقييمات إلى ضرورة استمرار تطوير المشاريع المشتركة بين كيانات الأمم المتحدة بشأن قضايا الترابط والنُّهج الشمولية. ومع ذلك، تبيّن أن الوكالات تحتاج إلى توجيه ودعم أوضح على المستوى التشغيلي بشأن الكيفية التي يمكن بها التخطيط والميزنة للمخرجات والنتائج ووضع إطار نتائج مشترك مع مؤشرات للرصد والتقييم المستمريْن. وقُدّمت توصية إلى حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل تقييم تكاليف وفوائد المشاريع العالمية مقابل المشاريع الأقاليمية أو الإقليمية.

57- وفيما يتعلق بأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وجدت التقييمات أن التعاون فيما بينها محدود وأن هناك مجالاً للاستفادة من الشراكات بشكل أفضل وبطريقة منهجية. وعلى الرغم من ذلك، فعلى المستوى الوطني اعتبرت الجهات المستفيدة من المشاريع عموماً أن تدخلات الأونكتاد مكملة لتدخلات كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وأوصت التقييمات بأن ينشئ الأونكتاد آليات لإشراك أفرقة الأمم المتحدة القطرية بقدر أكبر من الانتظام وبطريقة منهجية، مثلاً من خلال إنشاء قنوات اتصال منتظمة، مثل الرسائل الإخبارية والحلقات الدراسية الشبكية والاجتماعات التنسيقية لإبقاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية على علم بخبرات الأونكتاد ومنتجاته؛ وتقديم برامج التدريب وبناء القدرات للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على تنفيذ مبادرات الأونكتاد والدعوة لها؛ وتعيين جهات اتصال مخصصة داخل الأونكتاد للاتصال مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما يضمن التواصل والتنسيق بشكل متسق ومباشر؛ والمشاركة بنشاط في عمليات التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لضمان مواءمة أولويات الأونكتاد مع الاحتياجات والاستراتيجيات الخاصة بكل بلد.

دال- تعميم مراعاة القضايا الشاملة للأمم المتحدة

58- وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وإدماج منظور الإعاقة والبيئة[5]، ووفقاً لسياسة التقييم المعمول بها في الأونكتاد، تنظر جميع تقييمات الأونكتاد، على مدى دورة التقييم، في المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة والبيئة وحقوق الإنسان. وخلصت التقييمات إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز، بدرجات متفاوتة، في إدماج هذه الاعتبارات في وثائق التخطيط، قليلة هي الأدلة على تناول القضايا الشاملة للأمم المتحدة من خلال مخرجات المشاريع ونتائجها. وفي معظم المشاريع، تُجمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بشكل منهجي للمشاركين في حلقات العمل والدراسات الاستقصائية، مما يتيح تحليل الردود لكل من الرجال والنساء، ولكن قليلة هي المؤشرات المُعدة لقياس الأثر على مختلف الفئات. ولاحظت التقييمات أن الإمكانية كانت متاحة لتسليط الضوء على النوع الاجتماعي بوصفه معياراً حاسماً في تناول أهداف المشروع، لكن ذلك لم يحدث.

59- وهناك بعض الأمثلة الجيدة التي جُمعت، ومنها مثلاً استعراض سياسة ريادة الأعمال في أوغندا التي شملت المهاجرين واللاجئين، بالإضافة إلى النساء والشباب بوصفهم فئات ضعيفة، واسترشدت بها الاستراتيجية الجديدة للحكومة بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، أفرزت

(5) A/RES/60/1، وA/RES/71/243، وA/RES/75/154، وA/RES/76/6، وA/RES/76/300. انظر أيضاً ST/SGB/2019/7.

المبادرات الخاصة بالمسائل الجنسانية نتائج ملموسة، ومنها على سبيل المثال تكييف التدريب القائم المقدم في إطار برنامج الأونكتاد للتجارة والشؤون الجنسانية والتنمية لتلبية الاحتياجات الناشئة للتاجرات في بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا وملاوي خلال جائحة كوفيد-19. وشارك ما يقرب من 300 تاجر عبر الحدود، معظمهم من النساء، في تسع حلقات عمل حضورية، وصدرت أدلة للتجار مصممة خصيصاً لكل بلد. ومن خلال مشروع التجارة البيولوجية الزرقاء، شُجِّع الأخذ بالنُهج المراعية للاعتبارات الجنسانية من خلال خطة العمل الإقليمية التي وُضعت، ونوقشت التدابير المراعية للإعاقة في سياق تناول مسألة الوقاية من الإصابات في صيد المحار.

60- وأوصت التقييمات بأن يعمّم الأونكتاد مراعاة القضايا الشاملة للأمم المتحدة على نحو أكمل من خلال تحديد الفئات السكانية الضعيفة تحديداً دقيقاً وإدراج تحليل جنساني خاص بكل قطاع في المشاريع. وتشمل التدابير الممكنة تقييم الاحتياجات التشاركية في مرحلة التخطيط لضمان مراعاة احتياجات ومصالح الجهات صاحبة المصلحة المتنوعة، وتحديد نتائج ومؤشرات للقضايا الشاملة والتماس الدعم و/أو التدريب من الخبراء. وينبغي أن يسعى الأونكتاد أيضاً إلى تصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة وغيرها من المؤشرات الديموغرافية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعزز تبادل الممارسات الجيدة والشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى القدرةَ على دمج القضايا الشاملة في عمل الأونكتاد.

ثالثاً- مسائل التقييم الأخرى

61- بالإضافة إلى إجراء التقييمات، تقدم وحدة التقييم المستقل الدعم لموظفي مشاريع الأونكتاد ومديري برامجه بشأن خطط التقييم، بما في ذلك المؤشرات المناسبة وأسئلة التقييم. وتشارك الوحدة في استعراض المفاهيم والمقترحات الجديدة المتعلقة بالمشاريع، وتُقر وثائق المشاريع الجديدة إقراراً رسمياً من خلال عملية الأونكتاد لإقرار المشاريع. والوحدة عضو في لجنة التعاون التقني التابعة للأونكتاد، وهي تُبقي اللجنة على علم بالسياسات والتطورات المتعلقة بتقييم مشاريع التعاون التقني، وتطلعها على النتائج ذات الصلة والدروس المستفادة من تقارير التقييم، وتقدم توصيات لكي تنظر فيها اللجنة.

62- وفي السنة الماضية، أصدرت الوحدة توجيهات لموظفي الأونكتاد بشأن معايير التقييم وإجراءاته وشروطه ومنهجيته، بما في ذلك فيما يخص التقييمات الذاتية. وتقدم الوحدة الدعم في مجال التقييم الذاتي بناءً على طلب مديري البرامج. وعلى سبيل المثال، في عام 2023، عقدت الوحدة حلقة عمل للمنسقين الإقليميين في أسيكودا لاستعراض الغرض من التقييم ومتطلباته. وفي عام 2024، أجرت الوحدة تقييماً ذاتياً تشاركياً لمشروع صندوق مساعدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب "تعزيز التنويع الاقتصادي والقدرة على الصمود في بربادوس من أجل التعافي المستدام من صدمة كوفيد-19"، الذي نفذته شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية.

63- وانضمت وحدة التقييم المستقل إلى الاجتماع العام السنوي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لعام 2024 وتبادل ممارسات التقييم، واستعرضت خطة عمل الفريق وتقييم منتصف المدة للفريق، وجمعت أفضل الممارسات لتحسين جودة التقييم في الأونكتاد وتعزيز التطوير المهني. ودعمت وحدة التقييم المستقل عمل الفريق العامل المعني بوظيفة التقييم التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على مدار العام وساهمت في استراتيجيته لوظائف التقييم الصغيرة. كما شرع الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي في تبادل التعلم من الأقران في إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة

بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[6] لتبادل الخبرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني والحصول، في جملة أمور، على تقييم خارجي لمدى إدماج المساواة بين الجنسين في التقييمات. وعلاوة على ذلك، تدعم وحدة التقييم المستقل، حسب الاقتضاء، التقييم الذي يجريه مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعملية الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي يهدف إلى تجميع النتائج والأدلة التي جُمعت على نطاق منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بمواضيع وأولويات الاستعراض الشامل السابق للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومواءمة الأنشطة مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وتحديد أفضل الممارسات ووضع توصيات قابلة للتنفيذ في مجال السياسة العامة.

رابعاً- خطة التقييم للفترة 2024-2025

64- تمشياً مع المقررات السابقة للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي[7]، لن يجري الأونكتاد تقييماً مستقلاً للبرنامج الفرعي في عام 2025، وهو عام المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات، لأن المقيِّم الخارجي المتعاقد معه لإجراء التقييم يدعمه عموماً ممثلان من الدول الأعضاء في الأونكتاد يكرسان وقتهما الشخصي للتقييم. ولذلك، سيؤجَّل تقييم البرنامج الفرعي التالي، الخاص بالبرنامج الفرعي 4 المتعلق بالتكنولوجيا واللوجستيات، إلى عام 2026، وبذلك تستمر دورة تقييمات البرامج الفرعية التي كلفت بها فرقة العمل[8].

65- وستتألف خطة التقييم للفترة من تموز/يوليه 2024 إلى حزيران/يونيه 2025 التقييمات المستقلة التالية لمشاريع الأونكتاد وبرامجه (انظر الجدول).

الجدول

خطة التقييم للفترة 2024-2025

البرنامج أو المشروع	*مصدر التمويل*	*الميزانية الإجمالية (بدولارات الولايات المتحدة)*	*ميزانية التقييم (بدولارات الولايات المتحدة)*	*فترة التقييم*
المشروع المشترك بشأن كوفيد-19: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في زمن كوفيد-19	حساب التنمية	1 155 270	30 106	الربع الثالث من عام 2023 - الربع الثاني من عام 2024
تيسير المرور العابر والنقل والتجارة في غرب أفريقيا لتحسين المشاركة في سلسلة القيمة	الإطار المتكامل المعزز	1 775 000	15 000	الربع الرابع من عام 2023 - الربع الثاني من عام 2024

(6) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2019، خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: وثيقة توجيهية لاستعراض الأقران، متاحة على الرابط التالي: https://www.unwomen.org/en/how-we-work/un-system-coordination/promoting-un-accountability/key-tools-and-resources.

(7) انظر TD/B/WP/304، الفقرة 72، وTD/B/WP/273، 2015، الفقرة 38.

(8) انظر TD/B/WP/306، الفصل الأول، الفرع ألف، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تقييم أنشطة الأونكتاد.

البرنامج أو المشروع	*مصدر التمويل*	*الميزانية الإجمالية (بدولارات الولايات المتحدة)*	*ميزانية التقييم (بدولارات الولايات المتحدة)*	*فترة التقييم*
وضع استراتيجيات متسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان الأفريقية نمواً	حساب التنمية	590 155	25 155	الربع الأول من عام 2024 – الربع الثالث من عام 2024
التجارة الخضراء من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية	حساب التنمية	576 927	24 927	الربع الأول من عام 2024 – الربع الثالث من عام 2024
تعبئة الموارد من أجل اتفاق بيئي جديد: الشراكات في آسيا من أجل عقد من العمل في عصر فيروس كورونا	حساب التنمية	624 000	25 000	الربع الرابع من عام 2024 – الربع الثاني من عام 2025
تقييم برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المخصص للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	6 300 000	40 000	الربع الرابع من عام 2024 – الربع الثاني من عام 2025
الاتحاد الأوروبي من أجل الأعمال التجارية – دعم اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لرصد التدابير غير الجمركية والإبلاغ عنها ودعم تنفيذ آلية تسوية المنازعات في إطار اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى	الاتحاد الأوروبي	1 830 000	54 000	الربع الثاني من عام 2025 – الربع الرابع من عام 2025

المصدر: الأونكتاد